٢ - ١: إن تقسيم العمل هذا يعكس نفسه في طبيعة النشاط الاقتصادي والمهني الذي تمارسه المرأة الفلسطينية العاملة. فالملاحظ هو تمركز المرأة في المجالات التي لها علاقة ما بعملها البيتي - العائلي (الادارة المنزلية + إعداد الطعام + الامومة)، أو في المجالات التي تعد امتداداً لهذا العمل. فهناك نسبة عالية من النساء اللواتي يمارسن نشاطاً اقتصادياً يمارسنه في قطاع الخدمات (أي في مجالات العمل التي لا تنتج خيرات مادية أو أدوات انتاج كالعمل في الزراعة والمناجم والصناعة بفروعها المختلفة).

إن هذا يعود إلى عاملين رئيسيين: يعود الأول منهما إلى التفتت والتشتت الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني، وإلى ارتباط أوضاع التجمعات الفلسطينية الاقتصادية بأوضاع الاقطار المتواجدة فيها، وبطبيعة العلاقات السائدة في هذه الاقطار ودرجة تطورها. ففي المناطق المحتلة، حيث تم إلحاق اقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي، وحيث جرت، ولا تزال تجري، عملية تدمير منظمة لبقايا البنى الاقتصادية التقليدية الحرفية والفلاحية الصغيرة، وبسبب من طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي نفسه المرتبط بعلاقات ووشائج مختلفة بالسوق الرأسمالي العالمي، والمعتمد بدرجة عالية جداً على الدعم والمعونات الخارجية المختلفة؛ في هذا الاقتصاد، كما في اقتصاديات الاقطار العربية، يهيمن قطاع الخدمات على القطاعات الانتاجية نتيجة التشويه اللاحق بها، بسبب من علاقات التبعية التي تميز علاقاتها مع الامبريالية والسوق الرأسمالي العالمي والتحولات التي دخلت على المجتمعات العربية خلال فترة الاستعمار وطبيعة القوى الطبقية التي لا تزال تسيطر عليها. هذا التضخم القائم في قطاع الخدمات أوجد مجالات عمل للمرأة، وبخاصة لتلك التي تملك المؤهلات التعليمية والمهنية والفنية العالية والمتوسطة. أي أن الحاجة إلى عمل المرأة في هذه المجالات هي التي اتاحت المجال للمرأة العربية، ومن ضمنها المرأة الفلسطينية، لممارسة العمل المأجور.

أما العامل الثاني فله علاقة بالقيم الاجتماعية السائدة التي باتت تتقبل عمل المرأة في هذه المجالات (التعليم، الصحة، السكرتاريا...) ومن موقع حاجة قطاعات من الاقتصاد لعملها المأجور. بل وتجد فيه تكريساً لتقسيم العمل القائم بين الرجل والمرأة. فالتعليم مثلاً يجمع بين المرأة العاملة والاطفال (استمرار لدور الامومة) ويبقيها بعيدة عن الاحتكاك بالرجل ومنافسته في مجالات عمل محدد (فالتعليم المختلط لا يزال ظاهرة نادرة في معظم الاقطار العربية). وهذا ما يفسر كون نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات، من مجموع العاملات، أعلى بكثير مما هي عليه بين الذكور كما تبين الارقام التالية:

بلغت نسبة اللواتي يمارسن نشاطهن الاقتصادي في قطاع الخدمات من مجمل القوة العاملة النسائية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ أكثر من ٤٧٪، مقابل ٢٤٪ بين الذكور (عام ١٩٧٨). وفي الضفة الغربية، عمل نحو ٤٦٪ من مجموعات المستخدمات (الموظفات والعاملات باجر) في مجالات مهنية وفنية وأكاديمية مقابل ٨٪ من الذكور من الفئة نفسها. وفي غزة، بلغت النسبة ٦٢,٥٪ بين الاناث مقابل ٦,٦٪ بين الذكور (١٩٧٩). وفي مخيمات لبنان بلغت نسبة الاناث اللواتي يمارسن عملاً في المجال المهني